العدد (2610)
السنة العاشرة - الاربعاء
(3) تشرين الأول 2012

حـــذف الاصـــفار

خبراء يقللون من تأثيراته .. والبنك المركزي يعتبره مشروعاً اصلاحياً

تزايـدت فـي الآونة الأخيرة التصريحـات المتباينة بين معارض ومؤيد لعملية حذف الأصفار، حيث يرى باحثون اقتصاديـون أن العملية ليس لها أي تأثير سواء كان سلبيـا أو ايجابيـا في الأداء الاقتصادي في البلاد، وأنها مجرد تغيير لوحدة القياس، مبينين أن عملية حـذف الأصفار تتصل بإصلاح العملة وليس بالإصلاح النقدي، مشيرين إلى أن دوافع "التصفير" ليست اقتصادية، بل هي لتسهيل العملية المحاسبية.

وقال نائب رئيس منظمة اقتصادنا للتنمية المستدامة ودعم القطاع الخاص الدكتور عبد الهادي جبار العبودي؛ إن "عملية حذف الأصفار لا تعدو كونها تغييراً لوحدة القياس، ولا تنطـوي علـى أية تأثيرات سواء كانـت سلبية أو ايجابية في الأداء الاقتصـادي بمتغيراته الحقيقية"، مضيفا أن "وحدة النقـد الحالية التي قيمتها "1000 دينار" ستستبدل بوحدة نقد جديدة قيمتها "دينار واحد" تعادل قيمتها الـ"1000" دينار المستبدلة، والحال كذلك بالنسبة لبقية الوحدات النقدية الأخرى"، مبينا أن "عمليـة حـذف الأصفار لا تعنـي تحسّنا في قيمة العملة، حيث أن تغيير وحدة القياس لا علاقة له إطلاقاً بتحسـن قيمة العملة، والأخير يرتبط بعوامل حقيقية تعبّر عن كفاءة الأداء الاقتصادي".

□ بغداد /مشرق الأسدي

وأضـاف العبـودي لـ(المـدى) :" أن القائمين علـى عمـل البنـك المركـزي لا يسعـون إلى عملية حذف الأصفار فقط بل إلى إعادة هيكلة العملة وما يرتبط بها من إصدار عملات بفئات كبـيرة لتسهيـل المعامـلات الكبـيرة وأخرى بفئات صغيرة لتسهيل المعاملات الصغيرة"، مضيفا أن "هذه العملية باعتقادهم تؤدي إلى امتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتسهل مهمـة إدارتهـا وتعزيز الثقـة بالعملة المحلية والحفاظ على الاستقـرار النسبي في أسعار الصرف، ولكن الأمر يتطلب ظروفاً اقتصادية أفضل"، وأكد بأنه يؤيد "هذه الطروحات من حيث المبدأ"، معتقدا في الوقت ذاته بأن "مثل هذا الإجراء يعد سابقاً لأوانه".

وأشـار العبـودي إلى أن "الاستقرار النسبي الـذي شهدتـه أسعـار صـرف الدينـار إزاء الـدولار كان بفعل المزاد اليومـي الذي يقيمه البنـك المركـزي وليس بفعل عوامـل العرض والطلـب، كمـا أن مؤشـرات المتغـيرات الاقتصاديـة الحقيقيـة بمجملهـا متراجعـة حاليا"، موضحاً أن "الاقتصاد العراقي يشهد معـدلات بطالـة مرتفعـة لا أمـل بامتصاصها علـى الأمـد القريـب. والجهـاز الإنتاجـي ضعيف المرونة في جميع قطاعاته لاسيما في القطاعات السلعيـة ولأسباب ترتبط بارتفاع كلف الإنتـاج وضعف قدراتهـا التنافسية مع السلـع المستـوردة، وان تنشيطهـا يستنزف فترة قد تمتد لسنوات قادمة".

وتابـع أن "إعـادة هيكلـة العملـة بمثـل هذا المنـاخ لا يمكـن الاستفـادة منـه في تعزيـز الثقـة بالعملـة المحليـة، وهـو ما قـد يحصل عندمـا تتـم عمليـة إعـادة هيكلـة العملـة في ظـروف اقتصادية أفضـل تتزامن مع تحسّن المؤشـرات الاقتصاديـة الحقيقيـة، كمـا أن مثـل هذه العملية تنطوي علـى تكاليف مالية سـواءً في طبع العملة الجديـدة أو التكاليف الإداريـة المرتبطـة باستبدالهـا، ونحـن في أمس الحاجة إليها لتخفيف المعانات اليومية للمواطنين لاسيما من ذوي الدخل المحدود"، مضيفـا "لو أخذنـا بنظر الاعتبـار أن العملة بفئاتها الحالية تـؤدي وظائفها بشكل مرضٍ نسبيـا فـلا بأس من إصـدار عمـلات بفئاتٍ أكـبر لتغطيـة المعامـلات الكبـيرة وتأجـيل عمليـة إعـادة الهيكلة لظـروف مناسبة أكثر، لا سيمـا وان الاقتصاد العراقي لم يشهد حالة الاستقرار التي تجعلنا أكثر اطمئنانا في عدم حدوث حـالات تضخم مستقبلاً". هذا ورجح العبـودي أن يرافـق عمليـة حـذف الأصفـار ارتفاع أسعـار صرف الدينـار العراقي الذي سيدفـع ثمنه مـن احتياطيات النقـد الأجنبي للبنـك المركـزي، في حـين أن سببـه وهمـي وغير مرتبـط بتحسـن المتغـيرات الحقيقية للاقتصـاد، وأضاف "كمـا أن عملية استبدال العملـة وعلـى الرغـم مـن جميع الإجـراءات الاحترازية في مناخ يشوبه الفساد والتزوير قد تضع علامات استفهام لاحتمال نفاذ عملات مزورة واستبدالها بعملات جديدة".

من جانبـه، أوضح الأستـاذ المساعد في كلية الإدارة والاقتصـاد - جامعـة بغـداد الدكتور ربيـع خلـف، في تصريح خصّ بـه "المدى"، أسبـاب المؤيديـن لعمليـة حـذف الأصفـار بالقـول: أنهم "يعتقدون أن العملية تسهم في إعـادة تسمية العملة الوطنيـة، وتساعد في استقـرار العملـة وامتصاص الفائض منها، وتخفض التوقعات التضخمية".

وتابـع أن "المؤيديـن لهذه العمليـة يعدونها جـزءاً مـن الإصـلاح النقدي، وأنهـا تحد من (الدولـرة) في الاقتصـاد، وتحقـق استقرارا في سعر الصرف، وتخفض من تكاليف طباعة العملة الورقية وسك العملات الأجنبية". أما معارضـو عملية حـذف الأصفـار، فكانت لها أسبابهـم أيضـا، وهـي التـي أوضحها خلف بقولـه إن "أسبـاب المعارضـين لعملية حذف الأصفـار هـي إنهم اعتـبروا العمليـة تشكل عقبـة أمـام المستثمريـن الأجانـب لشيـوع الترقـب والانتظـار خـلال مـدة التحويـل، وأيضا ارتفاع تكاليف طباعة الأوراق النقدية في حال عدم إصدار فئات كبيرة من العملة"، وتابع أن "من جملة الأسباب، الزيادة المؤقتة في الأسعـار ريثمـا يتـم التكيـف مـع النظام الجديـد، والتـي قد تصبـح زيـادة مستمرة، بالإضافـة إلى التكاليف المترتبـة على إبطال العمـلات الورقية والمعدنية القديمة"، مشيرا إلى "إنهـم يتوقعـون أن تتسبب عملية حذف الأصفار بآثـار سلبية في ظل الفساد الإداري والمـالي، وتخلـق انطباعـا خاطئـا، كـون التضخم الماضـي انتهى، وانحسار استخدام العملات المعدنية في حالة ارتفاع الأسعار".

وأوضـح خلـف أن "عمليـة حـذف الأصفـار لـن تترك أثـرا ملموسـا سـواء كان سلبيا أم ايجابيا في الاقتصـاد العراقي"، مؤكدا أن لا علاقة للتضخم بعملية رفع الأصفار.

وبـيّن أن "التضخم يرتبط بمجموعة واسعة من المتغـيرات الداخليـة والخارجية، وليس بعمليـة رفـع الأصفـار احدهـا"، مضيفـا أن "التأسيـس على ركيزة التضخم لامتصاص العملـة برفـع الأصفـار يكـون تأسيسـا غير موفـق، فانخفاض القيمـة الاسمية للكتلـة النقدية عبر حذف الأصفار لا ينبغي أن يخلط مع تخفيـض عرض النقد عبر آلية امتصاص العملـة التـي تـترك أثرهـا المباشـر في ذلـك العرض"، مشـيرا إلى انـه "عندمـا يخفض عرض النقـد بنسبة ٥٪ مثلاً، فـإن ذلك يترك أثره في مجمل المتغيرات والمؤشرات النقدية والحقيقيـة لاسيما سعر الفائـدة، وكذلك في مجمل التوازن الداخلـي وسعر الصرف وما يتركه من آثار في التوازن الخارجي، في حين أن رفـع أي عدد من الأصفـار حتى لو خفض القيمـة الاسميـة للأساس والكتلـة النقديـة بنسـب هائلـة، فليس لـه أي تأثـير يعتد به لاسيما على سعر الفائدة وسعر الصرف".

وأشـار خلـف إلى انـه "إذا مـا تصـادف وانخفـض سعر صـرف الـدولار في السوق النقديـة العراقيـة - ارتفـاع قيمـة العملـة المحليـة - مع عملية حـذف الأصفـار، فعلينا أن ننتبـه إلى مـا تبقـى من أرصـدة الأصول الأجنبية التي يمتلكهـا البنك المركزي التي - وحسب اعتقادنا الجازم - ستنخفض لتغطية الارتفاع في قيمة الدينار، وبذلك يكون البنك المركـزي قـد ضحى بتلـك الأصـول الأجنبية مـن اجل تحقيق ذلـك التحسـن وليس حذف الأصفار هو الذي حسنها".

ولفت إلى أن "عملية حذف الأصفار هي عملية تتصـل بإصـلاح العملـة وليـس بالإصـلاح النقـدي، وليس لها أي اثر في مستوى الأداء الاقتصادي طالما إنها تؤثر في المستوى العام للأسعـار، وبضمنهـا سعـر الصـرف وليس سعـر الفائدة، ولا تؤثـر في الأسعار النسبية كما أنها لا تسبب اختلالا ما بين أسعار السلع والخدمات من جهة، وعوائـد عوامل الإنتاج من جهـة أخرى، وطالما هـي كذلك فلا نجد ما يمنـع اقتصاديـا من حـذف ثلاثة أصفـار أو أكثر، أو إضافة ثلاثة أصفار أو أكثر"، مؤكدا أن "عمليـة رفـع الأصفـار لن تكـون بدوافع اقتصاديـة، بل بدوافع أخـرى تسهل العملية المحاسبية".

أمـا نائـب محافـظ البنـك المركـزي د. مظهر محمـد صالح فقد عدّ مشـروع حذف الأصفار إصلاحيـا بالدرجـة الأساس، مشـددا في الوقـت ذاتـه على ضـرورة تحقيـق استقرار اقتصـادي وسياسي وأمني قبل البدء بعملية حذف الأصفار.

وقال صالـح: إن "عملية حـذف الأصفار تعد مشروعـا إصلاحيـا، لكنها تتطلـب استقرارا اقتصاديـا وسياسيـا وأمنيـا في ذات الوقت ليتـم بـدء العمل بهـا"، متسائلاً "هـل الوقت مناسب لتنفيذ المشـروع؟، وهل البلد مستعد لإجـراء هـذا التغيـير؟، هـذان السؤالان مـتروكان للحكومـة للإجابـة عليهمـا"، عادا المشروع لا قيمة له ما لم يتلق الدعم السياسي من مجلس الوزراء ومجلس النواب. على حد قوله.

وأضاف صالح في تصريح خاص بـ"المدى": أن "العمـل بهـذا المشـروع يفترض أن يبدأ عنـد بدايـة سنـة ماليـة جديـدة، أي عنـد البـدء بتسجيـل الدفاتر الحسابيـة للحكومة والشـركات والنشـاط الخاص بشكل عام، حيـث أن الأرصـدة الافتتاحيـة هـذه تبـدأ بالعملـة الجديـدة"، معربا عن عـدم اعتقاده ان ٢٠١٣ هـي السنـة الماليـة الجيـدة للعمل بهذا المشروع، متوقعا بـان يكون عام ٢٠١٤ وما بعده يتيـح فرصة اكبر للعمل على تنفيذ مشروع حذف الأصفار.

وعن اعتراض هيئة العراق لـلأوراق المالية علـى تنفيـذ هـذا المشـروع الـذي اعتـبروه مضـراً بمستـوى تـداول الأسهـم في سـوق العراق لـلأوراق المالية، أوضـح صالح بأنها "اعتراضـات مشروعـة وايجابيـة في ذات الوقـت، حيث كان سبب اعتراضهم هو كيفية تقييـم سهم تبلغ قيمتـه ٧٥٠ فلساً بعد إجراء عملية حـذف الأصفار، هل ستبلغ قيمته عُشر الفلس مثلاً؟!".

وتابع صالح "أنا أريد أن أسأل هنا هل هنالك في العـراق شركـة تبلـغ قيمـة سهمهـا ٧٥٠ فلسـاً؟، وهل هنالك عملة متداولة تبلغ دينارا واحـدا حتى نوجـد ٧٥٠ فلسـاً؟، وكيف تقبل البورصـة بمثـل هكـذا أسعـار؟"، مضيفا أن "الآلـية التي تتبعها البورصـة كانت صالحة في فترة السبعينيـات، أي عندما كان الدينار العراقـي يعـدل ثلاثـة دولارات"، مطالبا في ذات الوقـت بإعادة هيكلة أسعـار البورصة، وان لا يقـل سعـر السهم عـن "١٠٠٠" دينار مثـلا، أو أي قيمـة تكـون معقولـة. علـى حد قوله.

هـذا وأكـد صالـح أن "عملية تصفـير العملة لا تقتصـر على رفـع ثلاثة أصفـار من العملة وحسب، بل حذف ثلاث مراتب من الحسابات ولكن بنفـس القيمة، وهذا ضروري جدا لبلد مثل العراق يتعامـل بالترليونات التي تكون عمليـة المحاسبة فيها معقدة جدا"، مضيفا أن "عمليـة حذف الأصفار تسهم في رفع كفاءة نظـام المدفوعـات النقديـة في البـلاد، كونـه يتعامـل بورقـة كبـيرة الفئـة قليلـة القيمة، وهـدف المشـروع هـو إيجـاد نظـام نقـدي يحتـوي على فئة صغيرة بقيمة نقدية كبيرة، وهـذا الأمـر يسهل نظـام المدفوعـات ويبعد الاقتصاد عن الدولرة".

وفي السيـاق ذاتـه، أوضـح عضـو لجنـة الاقتصـاد والاستثمار البرلمانيـة النائب عن كتلة الأحرار عبـد الحسين ريسان الحسيني بـأن اللجنـة الاقتصاديـة اتفقـت وبالإجماع علـى أن الظـرف الحالي غـير مناسـب للبدء بعمليـة تصفير العملة، مشـددا على ضرورة سـن قانـون فيما لـو تم إدخال لغـة ثالثة في العملـة الجديدة. وقال الحسينـي إن "عملية استبـدال العملـة تحتـوي علـى الكثـير مـن المميـزات من ضمنها تقليـل حجم التعاملات، كـون هنالك كتلـة نقدية كبـيرة في السجلات المحاسبيـة والمصرفيـة التـي بـدأت ترتبـك بسبب المبالـغ الضخمة التـي تتعامل معها"، مؤكـدا في الوقت ذاتـه أن "العملية لا تعطي قيمة إضافية للدينار".

وأضـاف الحسينـي في تصريـح خاص بـ"المـدى" أن "اللجنـة الاقتصاديـة لم تطلع علـى شـكل العملـة الجديـد، ولا تعلـم هـل شكلها سيتغـير أم لا؟، ومـا هـي الآلية التي سيتـم إتباعهـا لاستبـدال العملـة؟، ومن هي جهـة الطبـع؟، ومـا هـي تكاليفهـا؟، وبقيـة التفصيلات..."، مشيرا إلى أن هنالك أخبارا عدها غير رسمية تفيد بأن "شكل العملة سوف يتغير، وان هنالك لغـة ثالثة وهي "الكردية" ستضاف إليها، وهذا الأمر يحتاج الى قانون بحسـب ما نصـ عليـه الدسـتور"، واضاف "حتـى الآن لم يصـل إلى مجلـس النواب أي قانـون بهذا الخصوص لا مـن البنك المركزي ولا مـن الحكومـة، لذلك فـان العملية متوقفة تقريبا".

هـذا ووصـف الحسينـي التفـاوت في تصريحـات أعضاء لجنته بين رافض ومؤيد لعملية حذف الأصفار بأنه "يمثل رأي النائب الشخصـي، وليـس رأي اللجنـة"، مؤكـدا أن "مثـل هكـذا قـرارات يجـب أن تكون عبر التصويـت وبالإجمـاع، لان مثل هكـذا أمور تعـد حساسـة"، مشـيرا إلى أن "أي تصريح غير فني وغير مهنـي ويخص البنك المركزي تحديدا سواء كان بخصوص العملة أم سوق مزاد العملـة، فانه يتسبـب بأزمة في السوق وإربـاك في بيع الدولار وارتفاع في الأسعار ومضاعفات أخرى كثيرة".

وبـين أن "البنـك المركـزي عليـه أن يختـار التوقيـت المناسـب للبـدء بعمليـة استبـدال العملـة، كونـه أهـم جهـة مستقلـة ويمتلـك كافـة الصلاحيات مـن رسم السياسـة المالية والنقديـة للبلـد والتحكم بحجم كتلـة النقد، بالإضافـة إلى تحديـد الفائـدة السنوية، ولا يمكـن للحكومـة أو أي جهـة أخـرى التحكم بعمله".

والجديـر بالذكـر أن البنك المركـزي أعلن في ،آب الماضـي، عـن ارتفـاع احتياطياتـه مـن العملـة الصعبـة إلى ٦٧ مليـار دولار، مؤكدا أن هـذه الاحتياطيـات هي الأكـبر في تاريخ البلد، وأنها إحدى السياسات النقدية لخفض التضخم في البلاد.

وأعلن في كانون الثـاني الماضي، عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٣ مليار دولار، بعـد أن كانـت ٥٠ مليـار دولار نهايـة العام ٢٠١٠.

ويعقـد البنـك المركـزي جلسات يوميـة لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقيـة، باستثنـاء أيـام العطـل الرسميـة التي يتوقـف فيها عن هذه المـزادات، وتكون المبيعـات إمـا بشـكل نقـدي، أو علـى شـكل حـوالات مباعـة إلى الخـارج. ويمتلـك البنك المركـزي العراقـي أربعـة فـروع منتشرة في البصـرة والموصـل والسليمانيـة وأربيـل.

هـذا وكان صندوق النقد الـدولي "هو وكالة متخصصـة من منظومة بريتون وودز أنشئ بموجب معاهدة دوليـة في عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي"، قد عبر خـلال عـام ٢٠٠٩ عـن تقديـره للإصلاحات الاقتصاديـة في العـراق، والمتضمنـة تعزيز البنـك المركـزي وإعـادة هيكلـة مصرفـين كبيريـن للقطـاع العـام، والحد مـن التضخم الـذي بلـغ أكـثر مـن ٥٠٪ عـام ٢٠٠٦، كمـا اعتـبر أن تسديـد العـراق لمستحقاتـه التـي كانت مجدولة في العـام ٢٠٠٩ يعكس نجاح بغداد في إصلاح سياساتها المالية واستغلال الموارد المالية الكبيرة التي تجنيها من ارتفاع أسعار النفط.

عملة نقدية (ارشيف)

عبد الحسين ريسان : البنك المركزي عليه أن يختار التوقيت المناسب للبدء بعملية استبدال العملة، كونه أهم جهة مستقلة ويمتلك كافة الصلاحيات من رسم السياسة المالية والنقدية للبلد

عبد الهادي العبودي : إعادة هيكلة العملة بمثل هذا المناخ لا يمكن الاستفادة منه في تعزيز الثقة بالعملة المحلية

مظهر محمد صالح : عملية حذف الأصفار تعد مشروعا إصلاحيا، لكنها تتطلب استقرارا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا في ذات الوقت ليتم بدء العمل بها

ربيع خلف : يعتقدون أن العملية تسهم في إعادة تسمية العملة الوطنية، وتساعد في استقرار العملة وامتصاص الفائض منها، وتخفض التوقعات التضخمية